ترجمة
كلمة سعادة البروفيسور
دونـالـد ديـن تـرنـكي
الفائز بجائزة الملك فيصل العالمية
للطب (بالاشتراك) لعام 1429هـ/2008م
الأحد 1/3/1429هـ الموافق 9/3/2008م

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع والطيران والمفتش العام
أصحاب السمو الأمراء
أصحاب الفضيلة والمعالي والسعادة

يغمرني شعور بالفخر والاعتزاز لاختياري فائزاً مشاركاً بجائزة الملك فيصل العالمية للطب لعام 2008م في موضوع طب الحوادث. ويشرّفني بهذه المناسبة أن أشكر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، الرئيس الفخري لمؤسسة الملك فيصل الخيرية، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود.

إن لهذه الجائزة أهمية كبيرة بالنسبة لي في هذا الوقت الذي أحاول فيه مضاعفة جهودي لتحقيق المزيد من التطوّر في رعاية ضحايا الحوادث على مستوى العالم، فهذه الجائزة المتميّزة ليست تقديراً لجهودي فحسب بل – وهذا هو الأهم – تمثل إدراكاً لما لطب الحوادث ورعاية المصابين من أهمية في البلدان النامية حيث تُسبّب الحوادث – باختلاف أنواعها – وفاة كثير من الشباب والعديد من المضاعفات الصحية الخطيرة لدى الناجين، مما ينعكس سلباً على المجتمع وأسر الضحايا. إن نسبة الوفيات السنوية الناتجة عن الحوادث في الدول الأوروبية تبلغ في المتوسط حوالي 6٪ أما في الدول النامية فإن حوالي 11-14٪ من جميع الوفيات السنوية التي تسببها الحوادث.

ومن أجل تقليل نسبة المضاعفات المرضية والوفيات الناتجة عن الحوادث، سواء كان الأذى متعمداً أو غير متعمد، تبيّن لي أن من الأجدى اعتبار الحوادث مشكلة صحية عامة. وقد تبيّن لي بعد تشريح عدد من الوفيات الناتجة عن الحوادث أنها تنقسم إلى ثلاث فئات: وفيات فورية ومبكرة ومتأخرة، وأن الوفيات الفورية تحدث غالباً في موقع الإصابة وتسببها تمزقات بالدماغ أو جذع المخ أو الجزء العلوي من النخاع الشوكي أو القلب أو أحد الأوعية الدموية الرئيسة، بينما تحدث الوفيات المبكرة خلال ساعات من وقوع الحادث، وتنجم في معظم الأحيان بسبب نزف داخلي شديد أو جروح عديدة تؤدّي إلى فقد كمية كبيرة من الدم. أما الوفيات المتأخرة فتحدث بعد أيام أو أسابيع من التعرُّض للحادث، وعادة ما يسببها فشل عضوي متعدد.

وتُشكّل الوفيات الفورية أكبر مشكلة تجابه نظام الصحة العامة فمعظمها ناتج عن إصابات بالغة الحدة بحيث يصعب إنقاذ المصابين ونقلهم بسرعة كافية إلى مراكز الحوادث، كما أن الوقت المتاح لمساعدتهم ريثما يتم نقلهم إلى تلك المراكز قصير جداً. لا شك أن الطريقة الأساسية لتقليل الوفيات الفورية هو منع وقوع الحادث. إن حوالي40٪ من وفيات الحوادث يمكن تفاديها بتطبيق البرامج الوقائية، على أن معظم تلك البرامج تثير الجدل في المجتمع ويصعب التكهّن بدرجة نجاحها. ففي الولايات المتحدة مثلاً تحدث حوالي 35٪ من حوادث السير بسبب تعاطي الخمور، إضافة إلى 15 إلى 20٪ بسبب المخدرات. وقد وُضعت برامج لمجابهة هذه المشكلة وحققت نجاحاً مبدئياً. من طرق الوقاية أيضاً جعل السيارات أكثر أمناً وذلك بإلزام السائقين بربط حزام الأمان. وقد طُبّق ذلك القانون منذ 40 سنة. كما أصبح ممكناً تقليل الوفيات كثيراً باستخدام الأكياس الهوائية في السيارات. ومع ذلك يصاب العديد من

ضحايا الحوادث بأذى بليغ. من ناحية أخرى، فقد قلل نظام خوذة الرأس عند قيادة الدراجات النارية من نسبة الوفيات، بيد أن بعض الولايات الأمريكية ألغت هذا القانون رغم أن الدراسات التي أجرتها الإدارة القومية لسلامة المرور في الطرق السريعة تؤكد أن استخدام خوذة الرأس هو أهم عامل لتقليل إصابات الرأس وحالات الوفاة.

إن البرامج الوقائية تزداد تعقيداً عندما يتعلق الأمر بحيازة الأسلحة النارية، فحيازة السلاح الناري تخضع للسيطرة في العديد من الدول الأفريقية وأمريكا اللاتينية وكذلك في بعض الدول الأوروبية، ولا شك في فاعلية القوانين التي تحكم حيازة الأسلحة، ولكن تلك القوانين تعتبر مخالفة لمبدأ الحريات الشخصية في كثير من الدول.

لقد تم تحقيق تقدّم كبير في إدارة طب الحوادث ورعاية الضحايا، ولكن النظم الحالية لا تزال قاصرة، وتعتبر كثير من الدول متأخرة في هذا المجال خاصة الدول النامية. إن الحاجة لتطبيق نظم إدارة الحوادث تزداد في الدول المتقدمة، ولكنها للأسف تفتقر إلى أبسط المقومات، مثل سيارات الإسعاف والعيادات والمستشفيات المتخصصة في رعاية ضحايا الحوادث. كما أن معظم المخصصات المالية لهذا الغرض لا تستخدم في مكانها.

إن العديد من المنظمات العالمية للجراحة ملزمة بتقديم العون للدول النامية من الناحية التعليمية وتقديم المشورة حول إنشاء نظم صحية عامة في مجال طب الحوادث. وآمل أن أتمكن خلال السنوات القليلة القادمة من تشجيع رابطة جراحي الحوادث والعناية المركزة والجمعية العالمية للجراحة على تنفيذ ذلك الالتزام. وسوف يتطلب الأمر مساعدة هيئة الصحة العالمية والمنظمات الخيرية الكبرى في دعم التعليم في طب الحوادث في الدول المتقدمة، والوصول إلى الدول التي تكثر فيها الحوادث ومعاونتها أيضاً في وضع برامج تعليمية متطورة لطب الحوادث في جامعاتها. كما آمل أن يتم التقليل من هجرة الأدمغة في الدول النامية إذ لا بد أن يبقى الأطباء المؤهلون وكادر التمريض المقتدر في بلادهم.

مرة أخرى أتقدم بخالص الشكر لمؤسسة الملك فيصل الخيرية على منحي هذا الشرف العظيم.